رأي القدس

خطر تنظيم «القاعدة» يتزايد

■ يواجه توني بلير رئيس وزراء بريطانيا ضغوطاً متزايدة داخل بلاده من اجل التنازل عن منصبه، بسبب فشل سياساته في مكافحة الارهاب، سواء داخل بريطانيا او خارجها.

وجاء آخر فصل في هذه الضغوط يوم امس الاول على شكل تقريرين اصدرتهما لجنتان لنواب في مجلس العموم يؤكدان على ان الحرب على الارهاب التي تتبناها حكومته، جنباً الى جنب مع حليفتها الامريكية، جاءت بنتائج معاكسة تماماً.

ولعل التقرير الاهم هو الذي اصدرته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم التي تضم نواباً من مختلف الاحزاب ويرأسها جون دنهام الوزير العمالي السابق، واكد ان تنظيم «القاعدة» ما زال يشكل تهديداً خطيراً وقاسياً لبريطانيا وامنها ومصالحها وقواتها المتمركزة حالياً في العراق وافغانستان.

وجاء مقتل جنديين بريطانيين واصابة خمسة آخرين في اشتباكات وقعت في افغانستان مع قوات حركة طالبان، جرى الاعلان عنه امس ليعطي هذا التقرير ثقلاً كبيراً ومصداقية واضحة.

فالاوضاع في العراق وافغانستان حيث تتواجد القوات البريطانية جنباً الى جنب مع القوات الامريكية في تدهور متصاعد، بسبب تزايد قوة ونفوذ تنظيم «القاعدة» وفشل الغزو العسكري في البلدين في تحقيق الامن والرخاء واحلال ديمقراطية قابلة للحياة.

ومن المفارقة ان زعيم تنظيم «القاعدة» الشيخ اسامة بن لادن اصدر شريطين صوتيين في اقل من ثلاثة ايام، الاول نعى فيه ابو مصعب الزرقاوي قائد التنظيم الذي قتل في غارة امريكية، واطلق عليه لقب «امير الشهداء»، اما الشريط الثاني فحرض فيه اتباعه على قتل كل المتعاونين مع سلطات الاحتلال الامريكي في العراق، ايا كانت طائفتهم، وايا كان مذهبهم.

ومن المؤكد ان توني بلير سيشعر باحباط كبير مما جاء في تقرير اللجنة المذكورة، وخاصة الفقرة التي تقول بأن الاوضاع المتدهورة في العراق باتت مصدراً قوياً للدعاية بالنسبة الى الجماعات الاسلامية المتشددة، وكذلك ارضية ملائمة لاقامة معسكرات التدريب وتجنيد الانصار للانضمام الى تنظيماتها، وخاصة تنظيم «القاعدة».

مشاركة بريطانيا في الحرب على العراق على وجه التحديد كانت مغامرة محفوفة بالمخاطر، ليس لان هذه الحرب غير قانونية وغير اخلاقية فقط، وانما لانها اديرت بشكل سيىء، خاصة في المراحل التي تلت سقوط بغداد واطاحة نظام الرئيس العراقي صدام حسين.

رئيس الوزراء البريطاني خدع شعبه، مثلما خدع مجلس العموم في الذهاب الى هذه الحرب، فقد قال امام المجلس ان حكومته لن تشترك في الحرب لتغيير النظام في العراق، والرئيس العراقي يستطيع ان يبقى في الحكم اذا كشف عن اسلحة الدمار الشامل التي في حوزته.

غزو العراق اثبت بالدليل القاطع صدق الرئيس العراقي، عندما كان يؤكد عدم امتلاكه لاسلحة الدمار الشامل، ولكنه اثبت ايضاً كذب ادارتي بلير وبوش حول النوايا الحقيقية تجاه غزو العراق واحتلاله. فقد تبين ان الادارتين تعلمان جيداً عدم وجود هذه الاسلحة وان الهدف الاساسي هو تغيير النظام.

عملية تغيير النظام تمت فعلاً، ولكن البديل لم يكن افضل، بل اكثر سوءاً، وبعد ان خسر العراقيون اكثر من مئة الف قتيل، وغرقوا في حرب اهلية طائفية، وانعدمت ابسط الخدمات، وامتلأت المستشفيات وثلاجاتها بعشرات الجثث يومياً، بالاضافة الى نجاح الديمقراطية الامريكية في ايصال مجموعة من اللصوص والفاسدين والميليشيات الدموية الى سدة الحكم.

النهضة وإشكالية التصحير السياسي

احباط دولة الاستقلال تمهيداً لتفكيك المجتمع

مطاع صفدي *

■ مثلما كان العرب ممنوعين من تكوين أمة منذ سقوط الخلافة العثمانية، وتمت تجزئة الوطن إلى قطريات، ثم مُنحت القطريات هذه أشكالَ دول، واعتُبرت مستقلة ومنضمّة إلى هيئة الأمم المتحدة ما أن تم جلاء الجيوش الإستعمارية، نقول مثلما مُنع العربُ من استئناف وجودهم كأمة معاصرة منذ أوائل القرن العشرين، فإنه يجري اليوم، وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، حرمان العرب حتى من هذه الدويلات المركبة في حدود القطريات، المتحولة هي ذاتها، إلى غيتوات (معتزلات) مغلقة ضد بعضها، ومرصودة كل واحدة منها لاستملاكها أرضاً وشعباً وثروات من قبل أوليغارشيات الفئويات الطاغية التي تمتهن السطو المنظم على كرامة شعوبها وأموالهم.

حتى هذه الدويلات المصطفة المركبة بيد المستعمر المباشر قبل رحيله لم تعد مناسبة أو مقبولة بنظر المستعمر الجديد، الأمريكي الإسرائيلي. فالعرب يعيشون اليوم مرحلة الإجهاز على مقومات هذه الدويلة عينها، الموصوفة تجاوزا بالوطنية المستقلة ذات السيادة. أمسى الأمر اليومي للاستعمار العائد، في صيغة الغزو والاحتلال ونشر أشعاعاته السوداء في أوسع الدوائر حوله، يتلخص في مبدأ واحد: إلغاء الدولة أو تهميشها والاشتغال المباشر على صيغة وجود المجتمع نفسه، والكيفيات المؤدية مبدئياً إلى تفكيك عراه التاريخية عن بعضها، وإعمال أشكال من الجراحات الموضعية في كل نسيج من أنسجته على حدة. فقد استنفدت أدوار الدولة باعتبارها كانت أجهزة ضبط ورقابة وقمع مركزية، قائمة بوظيفة الإستنابة المباشرة عن الاستعمار الاحتلالي المنسحب مؤقتاً برموزه المادية. فكل ما هو مركزي الآن، أو يوحي بعلاقة ما بآلية المركز، ينبغي العمل على إضعافه إلى درجة تهديمه، والخلاص من عوامله كلها. لا يمكن انكار كون الدولة القطرية حافظة على الأقل لبعض شروط الكيان السياسي القانوني، والمتجلي تحديداً في لمّ أطراف الوطن الصغير وفرض الولاء للقانون العام الذي يشرعن بدوره قيام السلطة المركزية، وهي التي لا يمكن أن تصل إلى قيادة البلد دون صفقات توافق ما مع الخارج وقواه المؤثرة عن بعد أو قرب.

ومع ذلك فهذه البنية الهشة التي سميت بالدولة الوطنية المستقلة، رغم كل عاهاتها الولادية والمكتسبة وضعف نسبة الولاء الشعبي لسلطاتها ورموزها، فقد غطت مساحة زمانية وواقعية من عصر النهضة العربية الثانية، وهي تميزها عن النهضة الأولى إبان القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث لم يكن للعرب كيان سياسي ما، كانوا ملتفين بالعباءة العثمانية، وولاؤهم موجه نحو الخليفة السلطان في الاستانة، إستنبول. وعلى ذلك لم ينشأ شكل للدولة بصفتها الحديثة، وحسب مفهومها المتعارف عليه في الشرعية الدولية، إلا في ظل الاستعمار الغربي أو بتأثير نفوذه، ولم تكتسب الاعتراف بها إلا مع جلاء جيوش المستعمر نفسه. فهي دولة متطورة عن إدارة رجال الانتداب للشؤون اليومية مع الاستعانة ببعض المتعاونين المحليين، الذين بدورهم قد يحوزون لقب الحاكم والرئيس والوزير والمدير والموظف إلخ... لكنهم جميعاً أدوات عاملة في أجهزة الإدارة الاستعمارية، مهما تقنعوا وراء مراتب حكومية رسمية.

لم يتح للدولة (المستقلة) أن تتطور كثيراً عن شكل الحكومة الإدارية التي كانت عليه أيام الحكم الأجنبي المباشر، ما عدا أن هذا الحكم قد صارت له صفة الوطني والمستقل تجاوزا، ودون مضمونها الفعلي. فبدلاً من تسلط المستعمر، حل التسلط (الوطني) من قبل فئات مغتصبة بفعل تقلبات فوقية قادتها غالباً قوى الأمر الواقع، من عسكرية أو عشائرية أو مذهبية معينة. لم يتغير مفهوم الحكم عن كونه تسلطاً قهرياً كما صاغه الاستعمار، وإن أصبح له إسم ووجه محليان. أي أن عصر النهضة الثانية قادته سلطات، أو حكومات أمر واقع غالباً، في حين لم تتكون دول، أو كيانات دولية بالمعنى المتعارف عليه. فالحكومة ترتكز إلى دولة وليس العكس؛ وهي التي تسبغ عليها شرعيتها بالنسبة إلى شعبها وإلى المجتمع الدولي. لكن عندما لا تكون هناك دولة قائمة بذاتها أصلاً كما هو حال البلاد الخارجة من حقبة السيطرة الأجنبية، فإنه من الطبيعي والواقعي أن تتولى حكومات الاستقلال بناء الدولة واستكمال شروطها الوظيفية والقانونية، بما يوفر لها كياناً مادياً وحقوقياً قائماً بذاته ومستمراً، بينما تتغير الحكومات وتتعاقب. وبقدر ما يتعزز وجود الدولة، وتمارس سلطاتها الإدارية بفعل أجهزتها المتقدمة، وبحسب استراتيجية تنظيمية متوافق عليها دستورياً وشعبياً، فإنه لا يتبقى للحكومات إلا اصدار القرارات السياسية، والتوجيهات الإدارية العليا، ورسم الخطط والمشاريع التي يوكل إلى أجهزة الدولة القائمة أمر تنفيذها.

فأية حكومة هي بمثابة العقل المدبر، والمحتاج إلى بقية الجسد الحي الذي هو الدولة. أما عندما يدب الخلل في هذه الهندسة العضوية للكيان السلطوي الشرعي، كأن تعبث حكومة أمر وقع ما بأجهزة الدولة وتتدخل في تركيبها وتعطيل بعضها، وفرض أجهزة أخرى طارئة محلها، ومسؤولين غير مؤهلين، فإن الدولة لا تفقد بذلك آليتها الخاصة فحسب، بل تنهار تدريجياً، وتُنزع عنها شخصيتها العمومية؛ تتحول إلى مجرد مكاتب خاصة ملحقة بذلك الوزير أو المتنفذ أو حزبه المتسلط.

ومن الطريف في نشأة الدولة العربية (الحديثة). سواء توزعت إلى أنظمة جمهورية وأخرى ملكية وثالثة عشائرية، إلا أنها جميعاً انتهت تقريباً إلى نموذج ذلك النظام المدعو بالأوليغارشية أو حكم عصبة الأغنياء، مع الفارق، وهو أن هذا الغنى يأتي عن طريق السلطة أولاً ثم عبْر التجارة أو الصناعة. والسلطة في الدولة العربية مغتصبة غالباً، مكتسبة بالاغتصاب إما بالقوة العسكرية أو بالنفوذ القبلي والعشائري. غير أنه في المراحل الأولى من الاستقلال ظهر ما كان يسمى بطبقة رجال الرعيل الأولى، وهي الحاملة لأسماء بارزة في العمل الوطني ضد الاستعمار، وبحسب مواصفات ومواقف متفاوتة من قضايا الاحتلال ونسب التقاطع معه أو ضده. وفي هذه الحقبة كانت مشكلة الرعيل الأول هذا تتمحور حول الكيفية التي يمكن الاحتفاظ بالسلطة كما لو كانت ثمناً ومكافأة دائمة لهم مقابل (تضحيات) النضال السابقة. لقد برز الاستئثار بالحكم كعقدة مركزية لكل من يصل إلى كراسيه بأية طريقة كانت. ومن ثم جاء نهج الانقلاب العسكري ليزيل أولاً هذه الطبقة الحاكمة من الرعيل الأول. ثم أمسى الانقلاب الأسلوب الوحيد (تداول) التسلط والاستئثار به، بين المغتصبين (الثائرين) الجدد، أو القدامى السابقين. وأما نوع التسلط الملكي والأميري فقد كان أقرب إلى الثبات والاستقرار من صنوه وخصمه الآخر الحكم العسكري وأحزابه الأحادية، ويرجع السبب الأهم في ذلك إلى عدم انقطاع وصاية الدولة المستعمرة بالنفوذ المباشر، ومن ثم غير المباشر الذي انتهت إليه في حقبة جلاء الجيوش الأوروبية عن معظم الوطن العربي.

بإختصار فقد غطت مساحةَ السلطة إبان النهضة الثانية صيغتان للبنية الدولتية، طارئتان على متون العلوم السياسية على الأقل من حيث ظروف النشوء والتكون وإجراءات الممارسة. كلا الصيغتين مختلفتان في الشكل متقاربتان في المضمون، قد يعكسان معاً حالة شعبية ومجتمعية ما. بالنسبة للأقطار الحضرية كان اضطراب السلطة امتداداً لأحوال الحراك السياسي المتفجرة قضاياه دفعة واحدة في تلك الفترة الموصوفة بالمؤسسة للدولة العربية الحرة. لكن القوى الوطنية المتصدرة لهذا الحراك لم تكن مالكة لأدوات التغيير المادية، وكان جلها من جيل الشباب الطلاب وأساتذتهم. فالاختطاف العسكري كان سهلاً، وخاصة من قبل الضباط الشباب أنفسهم المتخرجين حديثاً من الكليات العسكرية، فهم شريحة من ذلك الجيل الثائر عينه والمتحرق لحماية الاستقلال من ارتدادات الاستعمار الجديد على الوطن، ومؤامرات (أحلافه) المشبوهة – كحلف بغداد وفراغ ايزنهاور إلخ... دون نسيان ماذا كان يعني زرع إسرائيل وطرد شعب فلسطين أو تشريده في أنحاء المشرق، بالنسبة لشباب ذلك الجيل المتلئ ثقة بالحرية ومستقبلها والمفجوع بالنكبة الأولى العظمى ومعها انفجار أسئلة المسؤولية التاريخية والسياسية والبحث عن إمكانيات الدفاع والتجاوز إزاء تداعيات النكسة المجلجلة. كانت عسكرة (الثورة) القومية آنذاك هي الحل الراهن المحسوم.

لكن في حال انهزام الثورة وانسداد آفاقها الدولية خاصة، تمسي العسكرة غاية في ذاتها، والسياسةُ مجرد تابع رديف لها، مهمتها ابتكار أقنعة دعاوية فارغة، تحجب التسلط وتمركزه المتفاقم بيد الفئة الأخيرة المسيطرة، من بقايا الجيل الثائر أو من المتشبهين ببعض رموزه الغابرة. وبفعل هذا التطور الموضوعي تُصاب الدولة الناشئة بانفصام بنيوي يفتك بكيانها القانوني والتنظيمي، ويحولها إلى مجرد أجهزة إدارية أمنية، تتابع انفصال أسيادها الحكام عن المجتمع، وتمارس ذات عاداتهم بالانصراف عن الشأن العام واستخدام المناصب لاصطياد المنافع الخاصة. فالفساد ليس حالة مرضية طارئة تصيب من كان صالحاً ثم لأمر ما تساقط في حبائل الكسب غير المشروع. بل هو الحصيلة المركبة لسيرورة السلطة العربية بصيغتيها الجمهورية والملكية الأسروية، العشائرية. فكلاهما ينتصران للحكومة الخاصة على حساب الدولة والمجتمع معاً. وما تعنيه الحكومة الخاصة هو انفراد أصحابها من الطغمة الأوليغارشية بإصدار مختلف القرارات التي تلغي عملياً مبدأ توزع السلطة بين تنفيذية وتشريعية وقضائية. من هنا يغدو امتناع الإصلاح موضوعياً محتوماً حتى لو أراده بعض الحكام أو ادعوا العمل من أجله.

هذه الحالة البائسة من تهالك التنشئة القانونية للدولة بفعل نموها الذاتي لم تعطل مسيرة النهضة الشاملة، وحتى المجتزأة فحسب، بل أعادت إنتاج الاستبداد القروسطي ثم يكمل الاستعمار الغازي العائد مهمة الإجهاز عليها كما فعل في العراق. وكما هو حادثٌ في لبنان من تعجيزه المستديم، بخلق كل التناقضات الطائفية ثم المذهبية المعيقة لتكوين مجتمع متجانس كقاعدة ضرورية لقيام دولة حقيقية.

بعد تعجيز النهضة عن إبداع دولة العرب العصرية، يدخل تاريخها البائس في الحقبة التالية على موت الدولة وعنوانها: إماتة المجتمع وتفكيكه ليتم تعجيزه البنيوي عن حماية وحدته التاريخية، فكيف بالنسبة لآماله الكبرى في رسم آفاق مدنيته الإنسانية.

* مفكر عربي مقيم في باريس

السودان: الوحدة الوطنية أول شروط الاصلاح

د. الصادق الفقيه *

■ تشكل الأحزاب عصب العملية السياسية في السودان، وعبر الحقب المختلفة، في حالة الإعتراف بها أو حتى في زمن التضييق عليها. لأنه بدون وجودها لا يعقل ولا يمكن أن يتكامل الحديث عن ممارسة تعرّف، وتلبي متطلبات، الدولة الحديثة. وحتى مصطلح الإصلاح السياسي فقد ارتبط دائماً بالأحزاب السياسية، رغم تفضيل بعض الحكومات الوطنية، في تنزيل شعاراتها الإصلاحية، لخيار الحزب الواحد، الذي ينازل غيره، ممن رفضوا فكرة المنع أو التهميش، بشروط غير متكافئة.

وقد لا يكون هنا متسع التفصيل في بدائل الحكومات المختلفة لإحقاق الإصلاح، أو عرض مواقفها من المشاركة السياسية المستوعبة لكل أطياف الآخر الوطني. وإنما المرجو هو محاولة لتدبر أمر الوفاق، الذي يفضي لوحدة بالتراضي تتلازم فيها الأدوار. ومناشدة بالكف عن إضاعة الجهد القومي بمحاولات الإقصاء، التي يمارسها نفر من كل الأطراف، ضد كل الأطراف. لأن قبول الآخر هو الطريق المفضية لحل الأزمات، ولوازم الوفاق هي الشروط الممهدة لكمال السلام، وسعة المشاركة هي تمام الاستقرار، وضمان الوحدة.

ومن هنا، فنحن نحاول الوصول إلى بعد إضافي، أو بديل، فيما وراء أزماتنا الحاضرة. وفيما يتعلق بالأحزاب، فإن الإنتشار وضرورات الوحدة الوطنية قطبان متقابلان لا نستطيع أن نفصل أحدهما عن الآخر، أو أن ندعي بإمتياز أحدهما على الآخر. إن حدود الأحزاب يجب أن تكون هي ذاتها حدود الوطن الديمغرافية والجغرافية. وتبعاً لذلك، علينا أن ننشئ علاقات عضوية بين كل القوى السياسية تتجاوز، فعلياً، الإلتزامات الخاصة لكل من هذه القوى، دون أن نحذف، أو نتعمد إلغاء، برنامج أي منها.

لهذا، فمن الممكن والمطلوب الكشف عن مسارات الأحزاب الوطنية، وتحليل التقاطعات التي يعارض كل منها الآخر، للعمل على تثبيت عرى التواصل. وهنا، يمكن للصحافة أن تكشف التناقض وتبين التوافق في بنيات هذه القوى والأحزاب المنهجية والفلسفية، لأن المقصود من وجود الآخر في حلبة الصراع هو التمكين له بحرية الحركة المختلفة، ولكن في نسق متحد حتى تتكامل جولات المنافسة بإنتصار يصفق له الجميع، والأهم، يقبل بنتيجته الجميع. لأنه إذا كان التفكيك وسيلة لتحدي الإدعاءات المتمركزة في مطلب الوحدة الجغرافية أو التوحيد السياسي، أو في فكرة الحزب الجامع، التي بدأ بها المؤتمر الوطني نشأته، فإن التطبيق العلمي والعملي يستلزم إتباع إجراءات الإثبات لا الإصرار على الثبات، ومثلما تكون البينة على من إدعى، فإن التفكيك يستلزم دائماً الإعتراف بخطوات الإثبات. لأن التفكيك، بحد ذاته، هو استجابة لبديل، ولا بد أن يكون هذا البديل عاملاً محرضاً على فعل أفضل وخيار أجدى وأمثل، يعرضه للاستجواب أو يستدعيه للمثول في حضرة المصلحة الوطنية.

إن أخطر ما يعتور الساحة السياسية السودانية، في الوقت الراهن، هو صراع فكرتي الوحدة والإنفصال. فالإنفصاليون هم قوم حزموا أمتعتهم السياسية على محمل تاريخ الكراهية، التي عمقتها سنوات الإحتراب، وأكثر أولئك الذين ينادون بالوحدة، لا يعرفون عادة، كم يساوي ثمن بلوغ مقاصدها. لذلك يجب علينا، في الدائرتين، إتخاذ خيارات عقلانية تتلخص في التفكير بأن الوحدة هي دائماً ضرورة، لأن الوحدة إنما هي ردة فعل للشعور بأن الإنفصال، حتى وإن تم برضى واتفاق، يمكن أن يتحول إلى حقد مكثف وخميرة نزاع مستمر. لذا، علينا أن نستجوب الأولويات التقليدية للدولة السودانية، ونفكك ونعيد تركيب تصوراتنا المسبقة وانطباعاتنا المكونة سلفاً عن الهوية، حتى لا نضع أنفسنا مرة أخرى أمام صراع مع الآخر.

وبناء على هذا، فإن العلاقة بين القديم والحديث ليست ببساطة بين الضمني، الذي ربما أفرزه إختلال المعادلات السياسية في الماضي، والواضح، الذي تتكشف بيناته الآن لمصلحة المستقبل. وفي هذا، علينا أن نتجنب إغراء الإفتراض بأن ما يحدث اليوم موجود من قبل بشكل أو بآخر، أو هو مستتر ننتظر أن يتكشف ويتضح في زمن مقبل، نخشى أن نصفه صراحة بأنه هو الغد الذي لناظره قريب.

وبالتقدير العام، مافتئت هذه المسألة، قبلئذ وبعدئذ، قريبة من محور الإهتمام الجماهيري بقضية الوفاق السياسي، على مستوى القمة والقواعد. لهذا، يكون الإحساس بصراعات القوى الحزبية قاسياً، ويؤدي إلى تأرجح الوعي بين حالي التفاؤل، الذي يتولد مع كل بارقة وفاق، والتشاؤم، الذي يلازم الناس مع تصاعد وتيرة الخلافات بين القيادات السياسية، ونزول نزر القطيعة فيها بين القواعد الحزبية. ومن الواضح، إذن، أن أيّ مدخل، نحو الوفاق، يمكن له، وفي كل الأحوال، أن يبيّن للجماهير قدرة الرموز السياسية والحزبية على القيادة.

ولعل هذا ما نعنيه ببداية الوعي، الذي نحث بالعمل على مضاعفته وتكثيفه. أي أن تولي الأحزاب انتباهَها إلى كلّ ما يحدث في البلاد، بالاقتران مع النشاط الفعلي للجماهير، الذين هم المصدر الأصلي للسياسة العامة. إن الوفاق الوطني معطى عظيم في الممارسة السياسية، لكن بعض القوى الحزبية يُخسونه حقه؛ لا بل إنهم لا يقدّرون ما يمكن أن يتأتى لهم من تأييد بسببه حقّ قدره؛ إنه فعل الريبة من الآخر المنافس، حتى ولو كان في جماع منافسته قيمة إضافية ينداح فضل خيرها على الجميع.

ويبدأ أصل الفهم بموجبات القضايا والحقائق الوطنية الكلية بطرد هاجس الشك، والتداوي من نقائص الريبة، التي تحبط الصدق في فعل الحركة الجماعية. ولابد أن خاطرة الريبة، في الحقيقة السياسية السودانية، قد مرت بذهن القارئ، وتزاحمت أمامه إفتراضات وتساؤلات بشأنها. وهي ريبة وإفتراضات وتساؤلات ملازمة للسلوك الحزبي، للأسف الشديد، في كل المراحل، وخلال كل الأزمات. رغم أننا لا نستطيع أن نتصور الحالة المقيسة على هذه الفرضية، في جوارنا القريب والبعيد. وقد تفاعلت، من قبلها، ملاحظات فاحصة مع أداة القياس السياسي في التجارب الوطنية كافة، دون أن نقحم المواقف الخاصة للأحزاب كجزء من هذا التقييم، بما فيها المواقف المجرّبة للقوى السياسية المعتبَرة في الساحة السودانية.

قد يقول قائل: إنها أزمة فكر قبل أن تتلبس بتداعياتها حالة السلوك، أو هي أزمة مناهج ورؤى قبل أن تلتبس بها المواقف، وتتعارض القرارات، ويتعذر الوفاق كمدخل للإجماع. ولكنها، بالقطع، صورة ناقلة لفداحة المشهد السياسي العام، الذي يرتب الظروف الموضوعية للإختراق، ويؤسس للقابلية للتدخلات الأجنبية، بكل صنوفها. وقد لا يصح، من بعد، تسويقها بأي مبرر كان؛ أفريقية كانت؛ أممية ... بسادس الفصول أوسابعها.

وقتل المبرر للتدخلات يتم، في عرف الفكر ومنهج السلوك، بمعالجة أسباب الأزمات واقتلاع جذرها قبل أن تخرق الأرض بجزعها، وتطل بفروعها، وتشرئب بجسامة رأسها. ويزيدها الإختلاف قوة تضعف به مناعة المختلفين. فالوفاق أول شروط العلاج لا آخرها، والإجماع على الكليات مدخل التأمين الأجدى لحفظ الحقوق الوطنية. ولن تكون بدايات التراضي باستمرار التراشق بالألفاظ، ومستقبح القول، وإلقاء اللوم على فعل الآخر، والتستر بكل ما يقصم ظهر هذا الآخر، حكومة كان أو معارضة، بل بوعي الحقيقة الوطنية، وتأكيد الإلتزام بمركزية هذه الحقيقة، ومن ثم النهوض الجماعي للإصلاح.

يبقى أن أهم أفكار الإصلاح، التي يمكن أن تقرب الجميع من حقيقة الوفاق وتلازم ضرورات الاجماع، هي تلك التي تستعصي على التعريف. لذا، فإن ما طرحناه هنا قد يتجاوز قليلاً ضوابط أصل التعريف الإصطلاحي إلى مقاربات توصيف المواقف، والتأشير على أزمة المفارقات، وقولة حق يراد بها حق في إتجاه الإصحاح فالإصلاح. ولا بد من إستدعاء تدخل الفكر، وإعمال المنهج، وإحسان السياسة، وتعمير ديمقراطية الأحزاب قصداً لإصلاح الدولة. إذ لا يمكن صياغة أية فكرة سياسية، ولا يُبنى أي نموذج حزبي إلا باستخدام المصطلحات التي ترمز إليهما تعريفاً ووصفا.

* كاتب من السودان يقيم في لندن

السلطة الفلسطينية مدعوة لـ«الإضراب»!

جواد البشيتي

■ حتى لا يفقد الفلسطينيون وضوح الموقف من قضايا ومسائل في منتهى الأهمية السياسية في الوقت الحاضر، لا بد، أولا، من أن يُظهروا ويؤكِّدوا مزيدا من الاتفاق على أن الهجوم الذي شنه مقاتلون فلسطينيون على موقع عسكري إسرائيلي على مقربة من معبر كرم سالم (كيريم شالوم) والذي كان أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت إحدى نتائجه يُعدّ عملا من أعمال المقاومة العسكرية الفلسطينية التي لا ريب في شرعيتها.. وعلى أن هذا الجندي الإسرائيلي يجب أن يظل في الأسر، لا يُفرج عنه إلا إذا لبّت حكومة اولمرت شروطا ومطالب فلسطينية تحظى بقبول فلسطيني واسع، فالإفراج الفوري وغير المشروط عن شاليت إنما هو أسوأ ما يمكن أن يفعله الفلسطينيون في الوقت الحاضر.

ولو أراد الفلسطينيون القيام بعمل هو الأفضل في الوقت الحاضر لاتفقوا على إعلان شاليت أسير حرب إسرائيلي لدى السلطة الفلسطينية، رئاسة وحكومة، فهناك نحو عشرة آلاف فلسطيني أسرى حرب لدى «السلطة الإسرائيلية»، ويجب أن تُعامل السلطة الفلسطينية أسيرها الإسرائيلي كما تُعامل «السلطة الإسرائيلية» أسراها الفلسطينيين.

الأمر الثاني الذي ينبغي للفلسطينيين أن يستمسكوا بالوضوح في موقفهم منه هو أن الحرب الإسرائيلية الجديدة عليهم، والتي تُلبسها حكومة اولمرت لبوس «حرب البحث عن شاليت»، لا تمت بـ«صلة سببية» إلى أسر شاليت، أو إلى العمل العسكري الفلسطيني الذي أدى إلى أسره، فهذه الحرب إنما هي امتداد لسياسة حكومة اولمرت التي تتركّز مبادئها وأهدافها في سطور، وبين سطور، خططها لحلول تنفرد بها في الضفة الغربية، ولو تلفّع هذا الانفراد بتفاوض سياسي مع الفلسطينيين ليس فيه شيء من المعاني الحقيقية للتفاوض السياسي. إن تلك الحرب لن تنتهي بالإفراج الفوري وغير المشروط عن شاليت؛ لأنها لم تبدأ بسبب أسره، وإنْ بدأت بعد أسره.

الأمر الثالث هو أن المعارضة بين الفلسطينيين لـ«حكومة حماس» استنفدت من أغراضها ودوافعها وحججها ما يُلْزِم الفلسطينيين جميعا معاملة هذه الحكومة من الآن وصاعدا، أي إلى أن تخلفها حكومة ائتلافية، على أنها حكومة للشعب الفلسطيني بأسره، فـ«وثيقة الأسرى» غدت أساسا وطيدا لإنتاج مزيد من الوحدة السياسية بين الفلسطينيين. وهذا الموقف يستمد مزيدا من القوة من اعتقال إسرائيل لوزراء وبرلمانيين فلسطينيين.

الأمر الرابع الذي ينبغي للفلسطينيين أن يقفوا منه موقفا أكثر وضوحا هو دور السلطة الفلسطينية في مواجهة الحرب الإسرائيلية الجديدة، فهذا الدور، وفي جانبه السياسي والدبلوماسي على وجه الخصوص، كان يجب أن يتغيّر بما يسمح للفلسطينيين بتغيير كثير من المواقف الدولية والعربية منهم، فالسلطة، رئاسة وحكومة، كان ينبغي لها أن تعلن في بيان رسمي أن الحرب الإسرائيلية قد جعلتها في وضع لا يسمح لها بتأدية أي دور سياسي أو دبلوماسي للتوصل إلى حلول للمشكلات الجديدة.

السلطة، ومع نبذها لخيار أن تلغي ذاتها بذاتها، يمكنها وينبغي لها أن تعلن في بيان رسمي توقّفها التام، وإلى أن تزول الأسباب، عن مزاولة أي دور سياسي أو دبلوماسي، عربيا ودوليا، فلا زيارات، ولا مبعوثين، ولا وسطاء، ولا مكالمات هاتفية، ولا تصريحات رسمية فلسطينية يُطلب فيها ما كان يُطلب من قبل من مساعٍ عربية ودولية. إن ما يشبه «الاعتكاف أو الإضراب السياسي والدبلوماسي» هو «العمل» الذي يحتاج الفلسطينيون إلى أن تقوم به السلطة، رئاسة وحكومة، حتى يضطر «الوسطاء» العرب والدوليون إلى بذل وتركيز جهودهم ومساعيهم حيث يجب أن تُبذل وتُركَّز، فإسرائيل يجب أن تتعرى من كل لبوس فلسطيني، وأن تُعامل، بالتالي، على أنها قوة احتلال مباشر وسافر.

لو كان العرب حريصين حقا على نصرة الفلسطينيين لسمحوا للجندي الإسرائيلي الأسير بالانتقال إلى حيث يقيم مشعل، أو إلى جنوب لبنان حيث يملك حزب الله من القوة الصاروخية ما يردع إسرائيل عن البحث عنه كما تبحث في قطاع غزة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN